اثر الأفصاح المحاسبي على التحليل المالي

تانيا قادر عبد الرحمن
مدرس مساعد
جامعة كركوك / كلية القانون

الملخص

يهتم العديد من المستخدمين من مالكين ومستثمرين ومقرضين وجهات رسمية وغيرهم من الأطراف الأخرى ذات المصلحة بالقوائم المالية التي تقوم الوحدات الأقتصادية بأعدادها في نهاية السنة المالية بوصفها الأساس الذي يستند عليها في اتخاذ العديد من القرارات. اذ يواجه اصحاب المصالح المختلفة اثناء اتخاذ قراراتهم عنصر عدم التأكد مما يتطلب دراسة هذه القوائم بشكل دقيق وتحليلها بشكل متعمق.وتتمثل مشكلة البحث في الأثر المترتب للأفصاح المحاسبي على التحليل المالي في ظل البدائل المتاحة اما الفرضية فتقوم على مسألة اساسية وهي ان توفير وتأمين معلومات عن كافة بنود القوائم المالية والأفصاح عنها تساهم في الحصول على نتائج دقيقة وصادقة.

المقدمة :

يواجه أصحاب المصالح المختلفة للوحدة الأقتصادية اثناء اتخاذهم لأي قرار عنصر عدم التأكد في حالة كون المعلومات التي يتم الإفصاح عنها غير كافية . ولكي يستطيع هؤلا من اتخاذ قراراتهم بشكل دقيق ولتقليل حالات عدم التأكد فهم يحتاجون الى دراسة القوائم المالية بشكل دقيق وتحليل هذه القوائم بشكل متعمق.

وتتبلور مشكلة البحث حول ما هو الأثر المترتب للأفصاح المحاسبي على التحليل المالي في ضوء وجود العديد من البدائل والطرق المحاسبية المتاحة امام كل وحدة اقتصادية .

اما فرضية البحث فتقوم على مسألة اساسية وهي ان توفير وتأمين معلومات عن كافة بنود القوائم المالية وهذه المعلومات اذا ما تم الأفصاح عنها فأنها تساهم في ان تكون نتائج التحليل المالي دقيقة وصادقة .

ويهدف هذا البحث الى دراسة كل من الأفصاح المحاسبي والتحليل المالي وبيان اثر الأفصاح المحاسبي لبنود القوائم المالية على التحليل المالي والنسب المالية .

ولتحقيق هذا الهدف فأن خطة الدراسة تشمل توضيح مفهوم وطرق الأفصاح المحاسبي وانواعه والمشاكل المرتبطة به ثم بيان مفهوم التحليل المالي واساليبه وانواعه والجهات المستفيدة من التحليل المالي والنسب المالية الخاصة بالتحليل ومن ثم مناقشة اثر تغير الطرق المحاسبية المتبعة لبعض من بنود القوائم المالية والتي تم الأفصاح عنها على التحليل المالي والنسب المالية .

المبحث الأول/ مفهوم وطرق الأفصاح المحاسبي .

لقد حضى مفهوم الأفصاح المحاسبي بأهتمام خاص في الدوائر المحاسبيه الأكاديميه والمهنية بسبب اتساعه بقدر اتساع نظرية المحاسبه وارتباطه بالقوائم المالية وما تتضمنه من بيانات ومعلومات وأسس قياس ومن ثم تفهم أكثر وأعمق للمعلومات المقدمة لهم للوصول الى القرارات الرشيدة .

وبشكل عام يعرف الأفصاح على انه (مجموعة من السياسات المحاسبية والتي تعد بمثابة قواعد وأسس وأجراءات ونظم تتبناها الأدارة عند اعداد ونشر وعرض بياناتها المالية.) [١]

كما ويعرف بأنه (توصيل بيان أو معلومة وقد يفترض هذا التوصيل مستوى فني معين كتوصيل معلومة ذات مغزى محاسبي بحث وذلك من محاسب لنظيره أو مستوى لفظي ذو دلاله معينة كالتعبير لغوياً عن معلومة ما وفقاً لما تعنيه هذه المعلومة لمستخدمها او مستوى سلوكي محدد كالتعبير عن المعلومة وفقاً لسلوك مستخدمها). [٢]

هذا ويدور الأفصاح في المحاسبة حول كل مايتعلق بالقوائم المالية من حيث مكوناتها ومحتواها من بنود ومعلومات كمية أو وصفية وأسلوب وطريقة عرض هذه البنود والمعلومات داخل كل قائمة بالأضافة الى السياسات المحاسبية التي يتم أتباعها في القياس لتحديد قيمة كل بند. [٣]

ومما سبق يعرف الأفصاح على أنه الكشف عن كافة المعلومات الجوهرية المتعلقة بنشاط الوحدة الأقتصادية والتي تساعد مستخدمي القوائم المالية على تغيير الوضع المالي للوحدة وكذلك أمدادهم بالمعلومات التفصيلية التي تمكنهم من أجراء التنبؤات وتقييم الأداء السابق للوحدة الأقتصادية .

اساليب الأفصاح المحاسبي

يتضمن الأفصاح العملية الشاملة لأعداد القوائم المالية ومع ذلك يتاح هناك الكثير من الطرق المختلفة للأفصاح ويعتمد أختيار أفضل طريقة في كل حالة على طبيعة المعلومات وأهميتها النسبية :

وعلى العموم يمكن تبويب الطرق الشائعة للأفصاح كما يأتي.[٤]

١-شكل وترتيب القوائم الرسمية .
٢-المصطلحات ونماذج العرض التفصيلي .
٣-المعلومات بين الأقواس .
٤-الملحوظات الهامشية .
٥-خطاب رئيس الوحدة الأقتصادية.

وفضلاً عن الطرق التي تم ذكرها في أعلاه فأن هناك مستويات مختلفة للأفصاح يجب على المحاسب أختيار المستوى المناسب الذي يمكن من خلاله توصيل المعلومات لمستخدمي القوائم المالية.

وعليه يمكن التمييز بين ثلاث مستويات للأفصاح.

١-مستوى الأفصاح الوصفي **Descniptive Disclosure**

يختص هذا المستوى بلأفصاح عن المعلومات الوصفية المتعلقة بالوحدة الأقتصادية.

٢-مستوى الأفصاح الكمي والشامل **Quantitative and comprehensive**.

ويتم الأفصاح في هذه المرحلة عن المعلومات الكمية المتعلقة بالوحدة مثل المبيعات ، الأرباح ، الأصول وغيرها.

٣-مستوى الأفصاح الفعال **Efficient Discloure** .

ويعني هذا المستوى تقديم المعلومات الملائمة لأتخاذ القرار وفي ظله يتم الأفصاح عن المعلومات الملائمة سواء كانت وصفية أو كمية .

وكما يلاحظ فأن الأفصاح قد مر بمراحل عديدة حيث كانت طبيعته ومستواه يختلفان بأختلاف طبيعة كل مرحلة وذلك تبعآ لأختلاف المنفعة التي يسعى اليها قراء القوائم المالية وأختلاف مستواهم الثقافي ومعرفتهم بالأمور المالية وألأقتصادية حول المشروع أذ كان الأهتمام في البداية منصب على قائمة المركز المالي (الميزانية) لما تتضمنه من بنود مهمة تتعلق بحقوق أصحاب المشروع وتوزيعاتها من جهة أخرى.[٥]

في حين نرى في الوقت الحاضر أن مفهوم الأفصاح المحاسبي قد توسع ليشمل كافة القوائم المالية وكافة المعلومات المالية المتعلقة بنشاط الوحدة الأقتصادية والتي تكون مهمه لأتخاذ القرارت من قبل مستخدمي هذه المعلومات. ونتيجة لأهمية الأفصاح المحاسبي فقد حرصت المجاميع المهنية في شتى البلدان المتقدمة على أصدار معايير وبيانات خاصة بالأفصاح ومن هذه الجهات اللجنة الدولية للمعايير المحاسبية (**IASC**)أذ حرصت على اصدار معيارين خاصة بالأفصاح المحاسبي والمتمثلة بالمعيار رقم (١)الخاص بالأفصاح عن السياسات المحاسبية والمعيار رقم (٥) الخاص بالمعلومات التي يجب الأفصاح عنها في البيانات المالية.فضلا" عن ذلك فقد قام كل من مجلس معايير المحاسبة الماليـــة الامريكي(**FASB**).ومجلس المحاسبة القومي الفرنسي (**CNC**) باصدار معايير خاصة بالأفصاح.

أما في العراق فقد قام مجلس المعايير المحاسبية والرقابية في العراق بأصدار القاعدة المحاسبية رقم (٦) والخاصة بالأفصاح عن المعلومات المتعلقة بالبيانات المالية والسياسات المحاسبية بتاريخ ١٩٩٥/١١/٩.

ومضمون هذة القاعدة هي أن تتضمن الأفصاح المحاسبي كافة البيانات والمعلومات المالية الخاصة بالمنشأة بهدف الوصول الى فهم أفضل وتوفير المعلومات والمؤشرات عن أداء المنشأة. هذا وقد عرضت القاعدة مجموعة من المبادئ والأحكام والأرشادات الخاصة بالقوائم المالية والمتغيرات الجارية عليها . فضلآ عن أن الأفصاح لم يقتصر فقط على القوائم المالية وعناصرها بل امتدت الى أكثر من ذلك لتشمل الأفصاح عن كافة المعلومات المالية المتعلقة بالوحدة في تقرير الأدارة وتقرير مراقب الحسابات .[٦]

وجدير بالذكر أن الأفصاح المرتبط بقوائم النشاط الجاري والمركز المالي هو الحد الأدنى لما يجب على المحاسب أن يلتزم به وقد يختلف هذا الحد فيما بين الدول. وذلك على وفق المعايير المحاسبية التي تتبناها كل دولة والقوانين الملتزمة بها. وللمحاسب أن يفصح عن بيانات ومعلومات تزيد عن الحد الأدنى كلما تطلب الأمر ذلك بالأتفاق مع الأدارة الحقيقية والمسؤولة عن أصدار القوائم المالية. [٧]

المشكلات المرتبطة بالأفصاح

هنك العديد من المشكلات المرتبطة بالأفصاح والتي يمكن أثارتها بقصد بيان حجم المشكله مع محاولة ما أثير حولها من حلول وأرشادات خاصة للتغلب عليها. اذ أن ماحملته السنوات الأخيرة من مستجدات وأحداث ومعطيات وبخاصة تلك المتمثلة بحالة الأنفتاح التي شهدتها الأسواق المالية والسلعية وظهور أنشطة الأستثمار المباشر في بعض الدول قد فرض على الشركات ضرورة الأفصاح عن كافة بياناتها بما يفيد المستخدمين ايا" كان نوعهم .

وتختلف وجهات نظر الباحثين والمهتمين حول مفهوم الأفصاح خاصة فيما يتعلق بمحتوى الأفصاح ومستواه فمنهم من يحصر نطاق مشكلة الأفصاح في دقة ومصداقية الأرقام المعروضة في القوائم المالية في حين يرى أخرون أن مشكلة الأفصاح تنحصر فقط في نطاق عرض المعلومات في القوائم المالية المنشورة أي في مجرد كمية المعلومات المعروضة فيها. (٨)

في حين ترى الباحثة ان تحديد البيانات والمعلومات الواجب الأفصاح عنهاتعد من أهم المشكلات التي يثيرها الأفصاح المحاسبي فضلا عن عدم وجود أسس ومبادئ وسياسات محاسبية ثابتة تلتزم بها الوحدات الأقتصادية عند ممارستها لعملها من سنة الى أخرى وتغير هذه السياسات من وقت لأخر لمواكبة الظروف التي تواجهها الوحدة الأقتصادية . هذا فضلا" عن أن الأفصاح عن كافة التفاصيل والبيانات المالية لايتم بدون تكلفة سواء كان ذلك على مستوى الوحدة الأقتصادية أو على مستوى المجتمع .كما أن كثرة التفاصيل غير المهمة سوف يبعد المستخدم للمعلومات المالية عن ادراك جوهر الأمور المهمة. وبالتالي لابد ان توازن الوحدة الأقتصادية بين كل من المنفعة التي تحققها هذه البيانات والمعلومات وبين تكلفة الأفصاح عنها.

المبحث الثاني : مفهوم التحليل المالي

لقد ازدادت أهمية التحليل المالي في الأونة الأخيرة باعتباره احد مجالات المعرفة الأجتماعية الذي يهتم بدراسة القوائم المالية كما واصبح المجال لأهتمام العديد من مستخدمي القوائم المالية وذلك لكون التحليل المالي يعد بمثابة اساس يتم الأستناد اليه عند اتخاذ القرارات .

وعليه يعرف التحليل المالي على أنه (عملية تشخيص الوضع المالي المالي والماضي للوحدة الأقتصادية بقصد أعطاء مؤشرات عن وضعها المستقبلي .) (٩)

كما ويعرف بأنه (عملية يتضمن أبراز الأرتباطات بين عناصر القوائم المالية والتغيرات التي تطرأ على هذه العناصر على مدى فتره أو فتراة عده وحجم هذا التغير واثاره .) (١٠)

ومن خلال التعريفين السابقين يمكن القول ان التحليل المالي (هو دراسة العناصر التي تتضمنها القوائم المالية بهدف اكتشاف نقاط الضعف في السياسات المالية التي تتبعها الوحدة الأقتصادية بالشكل الذي يساعدها في عملية أتخاذ قراراتها وتقييم ادائها ورسم سياساتها المستقبلية).

وفي اطار التوجه الأستراتيجي لعملية التحليل المالي . يشير(**STEVE**) الى انه اصبح بأستطاعة مدراء الوحدات الأقتصادية من خلال التحليل المالي ان ينظروا للمستقبل ليحصلوا على تصورات واضحه عن الظروف المالية للوحدة الأقتصادية وبتوافر البرامجيات في السوق خلال السنوات الأخيرة فقد أصبح بأمكان المحللين أن يدخلوا متغيرات لانهاية لها في تحليلاتهم مثل، اسعار الفائدة ومخاطر سعر تبادل العملات الأجنبية، التي يمكن ان تعطي مؤشرات قوية بخصوص قدرة الدفع . (١١)

وبهذا الخصوص لابد من اثارة مسأله في غاية الأهمية الا وهي تحديد الأسس والفروض والمبادئ التي تم الأعتماد عليها عند اعداد هذه القوائم فكما هو معلوم ان هناك اسس وفروض ومبادئ معينة يتم اتباعها من قبل المحاسب حتى يتوصل الى نتيجة النشاط والمركز المالي للوحدة الأقتصادية الا ان التغير في هذه الأسس والفروض والمبادئ من قبل المحاسب بين سنه واخرى سيؤدي بالتوصل الى نتائج مختلفة في كل سنة اوحتى فيما بين الوحدات الأقتصادية وهنا من الضروري على محاسبي الوحدات الأقتصادية الثبات في أستخدام الطريقة المتبعة من قبل الوحدة من فترة لأخرى وعدم تغييرها . وفي حالة قيام الوحدة الأقتصادية الى احداث مثل هذا التغيير فهنا يكون من الضروري الأفصاح في الحسابات الختامية على هذا الأمر لأن ذلك سيؤثر على عملية التحليل المالي .

ونحن بصدد الحديث عن التحليل المالي لابد من الأشارة الى أهمية المعلومات الواردة في القوائم المالية . اذ تعتبر هذه القوائم المصدر الأساسي لعمل المحلل المالي وعليه فأنه يجب على الأطراف التي تقوم بأعداد هذه القوائم ان تأخذ بنظر الأعتبار أحتياجات مستخدمي هذه القوائم من المعلومات لأتخاذ قراراتهم. فالقوائم المالية تعكس اساساً تاريخياً ماضياً بينما ينصب اثر هذه القرارات على المستقبل وتهتم به .

وبالأضافة الى ماتم ذكره فأن هناك بعض العوامل التي تحيط بهذه القوائم المالية والتي تحد من فائدتها. ومن هذه القيود .

١ – افتراض ثبات القوة الشرائية لوحدة النقد .
٢ – الحرية في أختيار الطرق والسياسات المحاسبية .
٣ - قدرة الأدارة في التأثير على محتوى ومضمون القوائم المالية .
٤ – التقدير الشخصي لبعض العناصر .
٥ – الأعتماد على التكلفة التاريخية .
٦ – العناصر التي لايتم تسجيلها محاسبياً

وفي ضوء هذه القيود فأن التحليل المالي يتمثل بأستخدام مجموعة من الأساليب والأدوات التحليلية للبيانات والقوائم المالية لأستنتاج مجموعة من النسب المالية يستخدم كأساس لمعرفة المركز الائتماني للوحدة الأقتصادية وتحديد مركزها المالي وكذلك تقييم صلاحية السياسات التشغيلية والمالية التي تتبعها الوحدة وتحديد القيمة الأستثمارية لها والتخطيط لسياستها المالية .

وعليه يمكن ان تنجز عملية التحليل بعدة طرق بالأعتماد على الأهداف المراد الوصول اليها او تحقيقها كما ويمكن ان تستخدم كخطوة تمهيدية تساعد ادارة الوحدة من خلال النتائج التي تظهرها في اتخاذ قراراتها الأستثمارية او الأندماجية فضلاً عن امكانية استخدامه في عمليات تشخيص المشاكل الأدارية والتشغيلية واية مشاكل أخرى يمكن أن تفيد كأداة لتقييم الأدارة وعليه يمكن القول ان التحليل المالي يقلل الأعتمادية على الحدس والتخمين والأندفاع الذي يعتمد على عدم التأكد . بل أنه بالمقابل من ذلك يوطد الأساس النظامي (المنتظم) للتطبيقات العقلانية الرشيدة . [١٢]

الجهات المستفيدة من التحليل المالي

هناك العديد من الجهات المستفيده من التحليل المالي وعلى المحلل المالي ان يأخذ بنظر الأعتبار أحتياجات هذه الجهات من المعلومات عند قيامه بعملية التحليل ويمكن تحديد الجهات المستفيدة من التحليل المالي الى ما يأتي. [١٣]

١ - المساهمون :ويهتم المساهمون في الوحدة الأقتصادية بصفة اساسية بالعائد على الأموال المستثمرة الحالي والمستقبلي وسلامة الأستثمارات في المشروع.
٢ - الدائنون : يهتم الدائنون مهما كان نوعهم سواء كانو مصارف أو مؤسسات مالية بصفة عامة بالتعرف على مدى امكانية المشروع الوفاء بالقروض عندما يحين أجل الأستحقاق .
٣ – الموردون : يهتم المورد بالتأكد من سلامة المركز المالي لعملائه واستقرار الأوضاع المالية وعلى ضوء نتائج التحليل المالي يقرر المورد ما اذا كان سيستمر بالتعامل مع العميل ام لا .
٤ – الزبائن.
٥ – العاملون في المؤسسةوهم:
أ- المساهمون (الملاك).

ب- الموظفين العاملين في المؤسسة.

٦ – أدارة المشروع : اذ يزود التحليل المالي المدير في الوحدة الأقتصادية بالأدوات التي تمكنه من المتابعة المستمرة للتغيرات والأجراءات التي تساعد على تصحيح الأخطاء.

اساليب التحليل المالي

هناك العديد من الأساليب المستخدمة في التحليل المالي الا انه يمكن أن نصنف هذه الأساليب الى ثلاثة وهي.

١ – التحليل الرأسي.

٢ – التحليل الأفقي.

٣ –التحليل بأستخدام النسب المالية.

ويعد التحليل بأستخدام النسب المالية من أهم الأساليب المتبعة في التحليل المالي اذ ان كل نسبة من النسب المالية المستخرجة يكون لها دورها وأهميتها في عملية تقويم الأداء وتقدير نجاح الوحدة أو تعثرها من خلال تحديد نقاط القوة أوالضعف في اداء الوحدة .

وتبعآ لهذا السياق ومن خلال دراسة ومراجعة العديد من المصادر فقد قامت الباحثة بتحديد (٢٠) نسبة ترى انها ذات الأثر البالغ على القوائم المالية والنتائج التي يتم التوصل اليها ويبين الجدول (١) عرض لهذه النسب وسيتم في المبحث الثالث مناقشة أثر تغير بنود القوائم المالية على التحليل المالي وعلى النسب المالية.

المبحث الثالث

العلاقة بين الأفصاح المحاسبي والقوائم المالية وأثرها على التحليل المالي.

شهد العالم في الأونة الأخيرة العديد من التطورات التي ادت الى ظهور الوحدات الأقتصادية الضخمة التي تتميز بالنمو في حجم اعمالها واهدافها ومن ثم التأثير على شكل ومضمون القوائم المالية من ناحية وعلى منفعة مستخدمي المعلومات المحاسبية من ناحية اخرى . فضلا" عن ان قوة اداء أي وحدة اقتصادية يرتبط بقرارات الأدارة وهذه القرارات تتطلب اساسآ سلسلة مستمرة من الأختيار بين البدائل وهذه الأختيارات تستند على التحليل المالي .

ولاشك انه يمكن القول ان الأتجاه الحديث للأفصاح يهدف الى الأفصاح المفصل ذلك ان الأفصاح عن المعلومات والبيانات المالية بصورة مفصلة سيؤدي الى مساعدة مستخدمي القوائم المالية على فهمها وتحليلها بصورة افضل من الأفصاح عن المعلومات المجملة وكذلك زيادة دقة التنبؤ بالأرباح ودقة تنبؤات المحللين الماليين في تحليل الأوضاع المالية واتجاهات التشغيل والنسب المالية ومساعدة المستثمرين في اتخاذ القرارات التي تساعد على تحليل وتقييم التدفقات المستقبلية المتوقعة . فضلآ عن ان الأفصاح عن المعلومات المجملة لايفي باحتياجات مستخدمي المعلومات المحاسبية في مساعدتهم على اتخاذ القرارات المناسبة وكذلك افتقاد المعلومات المحاسبية المجملة لأهم الخصائص النوعية الواجب توافرها وهي خاصية الملائمة وكذلك فقدان المعلومات لمقدرتها التنبؤية وفقدان خاصية التجانس الأمر الذي يجعلها غير قابلة للمقارنة مما ترتب على اثارت العديد من المشكلات وبروز التعارض بين مصالح معدي ومستخدمي القوائم المالية .

التغيرات المحاسبية واثرها على القوائم المالية

كما هو معروف ان هناك العديد من الطرق التي يمكن اتباعها عند اعداد القوائم المالية وان اتباع أي طريقة يؤدي الى اظهار نتائج مختلفة عن الأخرى . وقد ذكرنا سابقآ بأنه على المحاسب الثبات في اتباع الطريقة المعتمدة من سنة الى اخرى الا ان تغير احد هذه الطرق عند حساب بند من بنود القوائم المالية يكون لزاما" على المحاسب الأفصاح عن ذلك في القوائم المالية. وبهذا الصدد تود الباحثه ان توضح كيف يؤثر تغير الطريقة المتبعة في حساب احد البنود يؤثر على نتيجة النشاط والمركز المالي وهناك العديد من الأمثله على ذلك منها .

١ – المخزون :

من المتعارف عليه ان هناك العديد من الطرق لحساب الرصيد المخزني ومنها :

١ – طريقة الوارد اولآ صادر اولآ .
٢ – طريقة الوارد اخيرآ صادر اولآ .
٣ – طريقة المعدل الموزون .

ان تغير الطريقة المتبعة سيؤثر على رصيد المخزون وبالتالي التأثير على مجموع الموجودات المتداولة ومجموع الموجودات بشكل عام وان هذا الأثر سينصرف على النسب المالية والتي تكون الموجودات طرفا"فيها مثل (نسبة التداول ونسبة السيولة ونسبة الموجودات المتداولة الى مجموع الموجودات وغيرها من النسب الواردة في الجدول) وان عدم اتباع مبدأ الحيطة والحذر في تحديد الطريقة المتبعة في تحديد قيمة المخزون يؤدي الى تقليل الأرباح في هذه السنة وزيادة ارباح السنة القادمة وذلك لكون مخزون اخر المدة في السنة الحالية سيصبح مخزون اول مدة في السنة القادمة .

٢ – المستوى العام للأسعار :

كما هو معلوم ان البيانات المالية يتم اعدادها وفقآ للتكلفة التاريخية في العديد من البلدان دون الأخذ بنظر الأعتبار التغيرات في المستوى العام للأسعار وحسب اسلوب التكلفة التاريخية ويتم قياس الأرباح المتحققة خلال الفترة بأجمالي التكاليف الأصلية للموارد والخدمات المنفقة لتحقيق تلك الأيرادات على الرغم ان هذه الطريقة هي طريقة موضوعية في القياس وتزيد من ثقة مستخدمي القوائم المالية الا ان هناك العديد من العيوب التي تلازمها وهي ان الأرباح التي تظهر في نهاية السنة المالية هي ارباح غير حقيقية فضلآ عن ان المعلومات التي تتضمنها القوائم المالية تفتقر الى المصداقية وغير الواقعية وعليه فأن النتائج وكما ذكرنا سابقا غير صحيحة مما يرجع اثره على التحليل المالي وعلى كافة النسب المالية التي تم ذكرها سابقآ .

كما ان تغير طريقة حساب قسط الأستهلاك للموجودات الثابتة من القسط الثابت الى القسط المتناقص يؤدي الى ظهور تغيرات وهمية ناجمة عن اختلاف طريقة قسط الأستهلاك وليس عن نشاط الوحدة الأقتصادية واعمالها ولهذا فأن الأفصاح عن هذه التغيرات الواردة في القوائم المالية تعد مسألة مهمة للمحلل المالي كي يأخذها بنظر الأعتبار عند قيامه بالتحليل المالي واستخراج النسب المالية (نسبة الموجودات المتداولة الى مجموع الموجودات ونسبة صافي رأس المال العامل الى مجموع الموجودات ونسبة العائد على الأستثمار ونسبة حقوق المساهمين الى الموجودات الثابتة ونسبة المطلوبات المتداولة الى مجموع الموجودات ونسبة مجموع المطلوبات الى مجموع الموجودات.)

الأمور الطارئة والأحداث اللاحقة لتاريخ الميزانية واثرها على التحليل المالي

يعرف الأمر الطارئه على انه الوضع أو الحالة التي تتوقف نتيجتها النهائية ربحآ أو خسارة على حصول أو عدم حصول أمر أو عدة أمور غير مؤكدة في المستقبل وهناك أشارة الى هذا الموضوع في كل من المعيار الدولي رقم (١٠) والقاعدة المحاسبية العراقية رقم (٩) . وتعد الأمور الطارئة والأحداث اللاحقة التي تقع بعد تاريخ اعداد الميزانية وقبل المصادقة عليها من المسائل المهمة والتي يجب الأفصاح عنها خاصة اذا كانت ذات علاقة بموجودات او مطلوبات الوحدة الأقتصادية . وعليه لابد من درج هذه الأمور عند اعداد القوائم المالية حتى يمكن للمحلل المالي من الوصول الى نتائج دقيقة تفيد مستخدمي القوائم المالية في اجراء التقييمات واتخاذ القرارت المناسبة .

فعلى سبيل المثال اذا ثبت لدى الوحدة الأقتصادية ان احد المدينين قد افلس نتيجة تعرضه للخسارة بعد تاريخ اعداد الميزانية فأن مثل هذه الحالة لابد من الأفصاح عنها أي بمعنى ان هذا الدين اصبح من المتعذر استحصاله ومما يؤثر على موجودات الوحدة المتداولة وبالتالي تأثر كل من نسبة التداول ونسبة السيولة السريعة ونسبة النقدية ونسبة الموجودات المتداولة الى مجموع الموجودات ونسبة العائد على الأستثمار ومعدل دوران الموجودات ونسبة المطلوبات المتداولة الى مجموع الموجودات ومجموع المطلوبات المتداولة الى مجموع الموجودات .

وكذلك الحال بالنسبة للأحداث اللاحقة لتاريخ الميزانية فهي ايضآ تعد في غاية الأهمية وذات اثر مباشر على القوائم المالية والتحليل المالي والنتائج التي سيتم التوصل اليها . فمثلآ لو حصل حريق في احد فروع أو مخازن الوحدة الأقتصادية وذلك بعد تاريخ اعداد الميزانية ففي مثل هذه الحالة لابد من الأفصاح عن مثل هذا الحدث وذلك لما له من اثر على موجودات الوحدة والتأثير على النسب المالية مثل نسبة صافي رأس المال العامل الى مجموع الموجودات ونسبة العائد على الأستثمار ومعدل دوران الموجودات ونسبة حقوق المساهمين الى الموجودات الثابتة ونسبة المطلوبات المتداولة الى مجموع الموجودات ونسبة مجموع المطلوبات الى مجموع الموجودات .

المبحث الرابع

الأستنتاجات والتوصيات

يتضمن المبحث الحالي اهم الأستنتاجات فضلآ عن اهم التوصيات المستنبطة من واقع تلك الأستنتاجات .

اولا":- الأستنتاجات

١ – تسهم القوائم المالية وما تحويه من بيانات في بناء قاعدة معلوماتية ترفد متخذي القرار في تحليل الأفاق الأستراتيجية .

٢ – ان التقرير والأفصاح عن بنود القوائم المالية تعد ذات أهمية لأصحاب المصالح وذلك لأن التقرير والأفصاح الدقيق يساعدهم على تقييم الوضع المالي للوحدة والتي على اساسها يتخذون معظم قراراتهم هذا يعني ان الأفصاح الكافي يكون مرغوبآ من قبل مستخدمي القرارت .

٣ – ما من شك ان الجهات ذات المصالح المختلفة تعتمد على الأرقام الواردة في القوائم المالية والتي هي محصلة عمليات وسياسات وطرق واجراءات محاسبية.

٤- نستنتج من وجود علاقة قوية بين الأفصاح من جهة والقوائم المالية من جهة ثانية والتحليل المالي من جهة ثالثة وهذه العلاقات المتداخلة لها تأثيرات متبادلة بحيث نرى تأثير كل منها على الأخرى .
٥ – ان تأثير اختلاف السياسات والطرق المحاسبية من سنة لأخرى يشكل علامة مهمه يجب الوقوف عندها ودراستها وبيان اشكال التأثير واسبابه ونتائجه على القوائم المالية والتحليل المالي .
٦ – يلاحظ ان القوائم لاتخلو من عيوب وانتقادات وهذه القيود والأنتقادات تؤدي الى التأثير في نتيجة نشاط الوحدة ومن ثم التأثير على التحليل المالي والنسب المالية .

ثانيا" :- التوصيات

١ – ضرورة احتواء القوائم المالية على افصاح واضح وكافي عن كل السياسات المحاسبية المهمة .
٢ – ضرورة اعطاء الأفصاح المحاسبي الأهمية الكبيرة التي تتناسب واثاره في القوائم المالية .
٣ – من الضروري ان يتخذ معدي القوائم المالية سياسة واضحه وخياراً مستقلاً بشأن تطبيق السياسات والطرق المحاسبية عند اعداد هذه القوائم .
٤ – توصي الباحثة بأن يقوم معدي القوائم المالية بالموائمة بين متطلبات الأفصاح ومتطلبات الجهات ذات العلاقة من جهة وبين تكاليف الأفصاح من ناحية اخرى وكذلك الوقوف بوجه السلبيات التي تحملها القوائم المالية مثل اعتمادها على التقدير الشخصي في كثير من الأمور والأعتماد على التكلفة التاريخية في احتساب موجوداتها فضلا" عن اقتصار القوائم المالية عن المعلومات التي يمكن قياسها بالنقد اما المعلومات التي لايمكن قياسها بالنقد فهي غير واردة بالأضافة الى افتراض ثبات القوة الشرائية لوحدة النقد .

الهوامش

(١) عبد الحكيم سالم العاتم ، (١٩٩٧) ، الأطار العام لأعداد القوائم المالية ، مجلة المحاسب القانوني العربي ، عدد (١٠٣) ، ص٤٤.
(٢) عبد المنعم عوض اللة وأخرون ، (١٩٩٣) ، تحليل ونقد القوائم المالية ، مركز التعليم المفتوح ، القاهرة ، مصر ، ص٣٦ .
(٣) نصرالدين علي محمد هندي، (١٩٩٨)، مدى تمشي الأفصاح المحاسبي في البنوك التجارية المصرية مع معايير الأفصاح العالمية ،المجلة العلمية ، كلية التجارة ، جامعة أسيوط ، عدد (٢٥) ، لسنة(١٧) ،مصر ص١٢٠

(٤).هندركسن،نظرية المحاسبة،(١٩٩٠)،ترجمة د.كمال خليفة أبو زيد،دار المريخ للنشر والتوزيع.
(٥).حسين القاضي،مأمون الحمدان،(٢٠٠١)نظرية المحاسبة،عمان،الأردن،ص٢٠٢.

(٦) جمهورية العراق،مجلس المعايير المحاسبية والرقابية،(١٩٩٥)،القاعدة المحاسبية رقم[٦]،الخاص بالأفصاح عن المعلومات المتعلقة بالبيانات المالية والسياسات المحاسبية .
(٧).عبد المنعنم عوض اللة واخرون، مصدر سابق، ص٤٥ .

(٨). الأطار العام لأعداد القوائم المالية، مجلة المحاسب القانوني العربي، مصدر سابق،ص٤٤.

(9) Cup, Benton E., (1983), principle of financial management, ٠john,wley, sons inc., new york, u.s.a, p 347.

(١٠)صادق الحسني ،(١٩٩٥)، المدخل المعاصر للتحليل المالي ،مجلة المحاسب القانوني العربي ،عدد(٩٠)،عمان ،الأردن ،ص٢١.

(11) Tuckey, Steve, (2000), is dynamic financial analysis of failre, insurance accounting, voi.11, issue 15, p.p 1-2.

(12) Berntein , Leopold a.(1989) , financial statement analysis , theory , application and interpetation , richard d . irwin , inc., by toppan , co. ltd., tokyo , japan , p . 3 .

(١٣) رضوان وليد العمار،(١٩٩٧) ، اساسيات في الأدارة المالية ،دار المسيرة للنشر والتوزيع ، عمان
الأردن ، ص٤٢ – ٤٤

قائمة المصادر:

اولا"/ المصادر العربية

١- .جمهورية العراق،مجلس المعايير المحاسبية والرقابية،(١٩٩٥)،القاعدة المحاسبية رقم (٦)،الخاص بالأفصاح عن المعلومات المتعلقة بالبيانات المالية والسياسات المحاسبية .
٢- .حسين القاضي،مأمون الحمدان،(٢٠٠١)نظرية المحاسبة،عمان،الأردن.

٣- رضوان وليد العمار،(١٩٩٧) ، اساسيات في الأدارة المالية ،دار المسيرة للنشر والتوزيع ، عمان الأردن ، .

٤- صادق الحسني ،(١٩٩٥)، المدخل المعاصر للتحليل المالي ،مجلة المحاسب القانوني العربي ،عدد(٩٠)،عمان ،الأردن .

٥- عبد الحكيم سالم العاتم ، (١٩٩٧) ، الأطار العام لأعداد القوائم المالية ، مجلة المحاسب القانوني العربي ، عدد (١٠٣) .
٦- عبد المنعم عوض اللة وأخرون ، (١٩٩٣) ، تحليل ونقد القوائم المالية ، مركز التعليم المفتوح ، القاهرة ، مصر.
٧- نصرالدين علي محمد هندي، (١٩٩٨)، مدى تمشي الأفصاح المحاسبي في البنوك التجارية المصرية مع معايير الأفصاح العالمية ،المجلة العلمية ، كلية التجارة ، جامعة أسيوط ، عدد (٢٥) ، لسنة(١٧) ،مصر ٠

٨- هندركسن،نظرية المحاسبة،(١٩٩٠)،ترجمة د.كمال خليفة أبو زيد،دار المريخ للنشر والتوزيع.

ثانيا"/المصادر الأجنبية

1- Berntein , Leopold a.(1989) , financial statement analysis , theory , application and interpetation , richard d . irwin , inc., by toppan , co. ltd., tokyo , japan .

2- Cup, Benton E., (1983), principle of financial management, ،john,wley, sons inc., new york, u.s.a.

3- Tuckey, Steve, (2000), is dynamic financial analysis of failre, insurance accounting, voi.11, issue 15.

Tanya Qader Abdulkareem
University Kirkuk

Abstract

A number of users such as owners , investors , money Lenders and other formal groups and others concerned with financial statements that are prepared by economic statements that are prepared by economic units(such as companies),at the end of a financial year are regarded as the foundation on which rely the users in making several decisions .During making decisions, those of different interests face the element of uncertainty which requires study and analyzing financial statements accurately and deeply .The Research problem represented in the following result of accounting announcement above the financial analysis according to the available alternatives .Assumption depends on basic issue which is providing and insuring information about all items of financial statements and that will contribute in having accurate results.